# الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين رهان التنمية الاقتصادية وتحديات الواقع

# Agricultural investment in Algeria between economic development bet and the challenges of reality

جميلة كريوج
المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة -كلية الحقوق
مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية
djamila.kerioudj@cu-tipaza.dz

ليلى اللحياني
المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة -كلية الحقوق
مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية
ellahiani.leila@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2022/06/21 ؛ تاريخ القبول: 2022/11/12تاريخ النشر :ديسمبر 2022

**ملخص:**

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاستراتيجية، بل أنه العمود الفقري لبعض الدول التي تعتمد عليه كمصدر ممول لاقتصادها، وهو عامل حيوي للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا خلق الثروة وتحقيق الأمن الغذائي.

وقد سعت الدولة الجزائرية إلى الأخذ بكل الآليات والمخططات التنموية للنهوض بهذا القطاع وتطويره، من أجل التخلي عن الاقتصاد الريعي، والعمل على فتح أبواب الاستثمار الفلاحي، الأمر الذي لا يتحقق إلا بتوفير مناخ ملائم للاستثمار، مما يضع الدولة أمام تحديات لمواجهة واقع الاستثمار في القطاع الفلاحي لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الفلاحي، واقع وتحديات، التنمية الاقتصادية.

**Abstract:**

The agrecultural sector is one of the most important strategic sector And it is the backbone of some countries, that depend on it as a source of finiancing for it is avital factor inadvancing economic and social development creating wealth and achieving food security The algerian state has sought to adopt all mechanisms and development plans to advance and develop this secto in order to end the rentier economy caused by the hydrocarbon sector and petroleum money . and work to openthe doors to agricultural investement which can only be acheirved by provinding a suitable climate wihich puts the state in front of challenge to face the reality of investement in the agricultural sector toensure the achievement of sustainaible economic development

**Keywords:** agricultural investment, reality and challenges, economic development.

**المؤلف المرسل:** جميلة كريوج

**مقدمة:**

يساهم القطاع الفلاحي بشكل كبير في تطوير النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل للشباب وتحسين مستوى المعيشة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي ويعتبر الاستثمار وسيلة ناجعة للارتقاء بهذا القطاع وتطويره.

يقصد بالاستثمار الفلاحي ممارسة جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني وذلك قصد ضمان العيش الكريم للفرد، ونجد المستثمر يتخلى عن رأس المال بشكله النقدي ويقوم باستبداله بأصول السلع الإنتاجية (كالأراضي) ويقوم بإدماجها لإنتاج سله زراعية قصد توفير حاجيات المستهلكين والحصول على أفضل عائد ممكن والمتمثل في الربح بالنسبة للمستثمر[1].

يعرف الاستثمار الفلاحي على أنه أحد دعائم النهوض الاقتصادي، بحيث يستثمر المنتج في العقار الفلاحي و ملحقاته لإنتاج سلع و مواد زراعية و شتى المنتوجات في تربية الأنعام و الأسماك( انتاج حيواني)، وقد عرفت الجزائر في العقدين الآخرين اهتماما واسعا بالنشاط الفلاحي، بتضاعف الجهود من فترة إلى أخرى لتوفير ما يتطلبه القطاع وتوسيع مخططات التنموية لاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية و الثروة الحيوانية اعتمادا على الموارد المالية و المادية و كذا البشرية للوصول الى الأهداف المرجوة، غير أن تفرع المشاكل و تشابكها أثر على استمرارية عجلة التنمية الاقتصادية، ولعل أهمها سوء التسيير و التنظيم و غياب التأطير و التخطيط العلمي و التكنولوجي ، اضافة الى التقلبات المناخية التي اصبحت هاجسا كبيرا لاستقرار عملية الإنتاج، وفي الآونة الأخيرة عزمت الدولة على دراسة واقع الاستثمار وطرح مراجعة جديدة للمنظومة القانونية سيما قانون الاستثمار والعمل على توسيع الضمانات المالية و القانونية التي تحسن مناخ الاستثمار خاصة في القطاع الفلاحي .

ومن هذا المنطلق يتعين طرح الإشكالية التالية:

هل مقومات مناخ الاستثمار في القطاع الفلاحي يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التحديات التي يواجهها واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر؟ .

وقد اعتمدت في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي، بعرض المعلومات وتنظيمها بالنظر للأفكار التي يتضمنها موضوع البحث وكذا المنهج التحليلي، بدراسة لإطار القانوني لهذا الموضوع وتحديد أهم النصوص القانونية والتنظيمية التي تطرح بعض الإشكالات التطبيقية والعملية لها.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد مقومات مناخ الاستثمار في القطاع الفلاحي والوقوف على واقع الاستثمار الفلاحي وعرض أهم التحديات التي تواجهه في ظل التغييرات الاقتصادية العالمية.

ولأجل إعطاء فكرة شاملة واضحة لهذا الموضوع حاولت تقسيم هذا البحث إلى النقاط التالية:

1- مناخ الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر.

2 - واقع وتحديات الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

## 1 -مناخ الاستثمارفي القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر الاستثمار الفلاحي من أهم أنواع الاستثمارات الحيوية، لماله من زيادة في حجم الإنتاج وتقليل من أزمة التبعية واستيراد المنتجات الغذائية الحيوية، ويساهم في تطوره وتنوعه أسس ومقومات توفرها الطبيعة ودعائم تقدمها الدولة.

فيما يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر أحد أهم قطاعات الاقتصاد من حيث أهيمته في الناتج الإجمالي واستيعابه لليد العاملة وكذا في الميزان التجاري والأهم من ذلك تأمين الغذاء وتحقيق الاكتفاء، كما تملك الجزائر مقومات طبيعية ومادية وبشرية تجعل من القطاع الفلاحي العصب القوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سنتطرق في المبحث إلى مقومات الاستثمار الفلاحي 1، عوامل تطوير مناخ الاستثمار في الجزائر2 .

### 1-1 مقومات الاستثمارالفلاحي في الجزائر:

يتميز الاستثمار الفلاحي بعدة خصائص مقارنة بالقطاعات الأخرى كالصناعة والتجارة والطاقة وغيرها ومن أهمها:

- ✓ اعتماد الاستثمار الفلاحي على السنة الزراعية المالية دون السنة المالية العادية.
- ✓ يخضع الإنتاج الزراعي إلى دورات خاصة.
- ✓ يرتبط تحقيق الربح في النشاط الفلاحي للمستثمر بنهاية الفترة أو الدورة الإنتاجية.
- ✓ يتأثر الاستثمار الفلاحي بالعوامل المناخية الطبيعية ما يزيد من عنصر المخاطرة.

✓ قبلة الضمانات يؤثر على التمويل الزراعي وبالتالي المردودية الفلاحية.

هذه الخصوصية التي يتمتع بها الاستثمار الفلاحي تساهم في أن يكون القطاع الرائد لتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة وان الجزائر لها من الإمكانيات ما يؤهلها لذلك، يرتكز الاستثمار الفلاحي على مجموعة من الإمكانيات والمقومات منها الإمكانيات الزراعية (الفرع 1)، المنظومة القانونية لتجديد الاستثمار الفلاحي (الفرع 2) الآليات المؤسساتية لدعم لاستثمار (الفرع 03) نستعرضها فيما يلي:

**1-1-1 الإمكانيات الزراعية الطبيعية:**

تملك الجزائر ما يؤهلها للنهوض بالقطاع الزراعي وتنميته مساحات شاسعة متنوعة تكفل تحقيق الهدف المتمثل في الاكتفاء الذاتي ويمكن الحكم على أداء القطاع الفلاحي بالاعتماد على جملة من المؤشرات التي تعكس وضعية القطاع ومدى مساهمته في رفع معدل النمو الاقتصادي.

-**الأراضي الصالحة للزراعة** : إن تحديد الأراضي الزراعية يتوقف بالدرجة الأولى على مدى توافر المياه ذلك إن معظم الأراضي الزراعية لتسود فيها الزراعة المطرية، و تختلف نسبة المساحة المزروعة عن المساحة الكلية من عام الى آخر اعتمادا على معدلات الأمطار و التقلبات المناخية، و تبلغ مساحة الجزائر الكلية بما يقارب 2381741كم2 أي ما يعادل 16,5 بالمائة، من المساحة الصالحة للزراعة تتوزع بين مزروعات عشبية، مروج طبيعية، كروم و أشجار الفاكهة، و بذلك تتوفر الجزائر على أراضي زراعية ما يمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي سيما في المواد الغذائية الأساسية[2].

يتضح خلال تتبع تطور المساحات الزراعية الصالحة في الجزائر الأثر الإيجابي للمخططات التنموية في إطار توسيع حماية الأراضي الزراعية، الا ان هذا التوسع يسير بوتيرة بطيئة جدا مقارنة بتزايد النمو الديمغرافي الأمر الذي يؤدي الى زيادة الطلب على حساب العرض.

_**الموارد المائية:** تعاني الجزائر من ندرة في الموارد المائية نظرا لوقوع اغلب الأراضي الزراعية في المناطق الشبه الجافة والجافة، كما تتسم بسوء توزيعها جغرافيا، وكذا صعوبة استغلال للمصادر وقلة السدود خاصة، ما يضعف من طاقة التخزين، وبالتالي هناك موردين (موارد تقليدية وهي استغلال الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية) و(موارد غير تقليدية تتمثل في تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة)

_**الثروة الحيوانية**: يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان كما يوفر الصناعة التحويلية من مواد خام (كالجلود، الصوف، الحليب، غيرها) كما تتوفر الجزائر على ثروة حيوانية متنوعة كالأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول، الإبل، والدواجن والأسماك.

_ **التسويق الزراعي**: هو عامل مهم في خلق الاستثمار الزراعي الناجح، ويتطلب هذا الأخير وضع مخططات وضوابط تحكم عملية التسويق تكون مطابقة للقواعد السوق، غير أنه في الجزائر لاتزال هذه العملية غير مضبوطة وغير مدروسة الأمر الذي أثر تقلبات الأسعار في الأسواق التجارية.

-**تحديد نوعية الإنتاج**: أمر أساسي في عملية الاستثمار حسب التوجهات الاقتصادية للدولة لما له نظرة في التسويق والتجارة بشكل عام.

_ **استعمال التكنولوجيا** في وسائل الإنتاج الزراعية وتطويرها، باستخدام تقنيات فنية وعلمية ملائمة توفر الجهد والوقت وكذا الوفرة في كمية الإنتاج بما يزيد من الإنتاج الزراعي، والتحكم فيه.

-**التمويل الزراعي**: هو عامل مهم يضمن جلب المستثمرين وبالتالي تحقيق كثرة الإنتاج، ويبقى على الدولة ان تعمل على وضع سياسة دعم مصادر التمويل وضبطها من الناحية السيولة أو الإجراءات الإدارية.

_ **توفير الصناعة التحويلية**: من خلال فتح باب التصنيع في مواد الجلود أو المواد الغذائية الاستهلاكية.

**2-1-1 المنظومة القانونية لتجديد النشاط الفلاحي:**

عرفت الجزائر تطورا في النشاط الفلاحي سيما ما تعلق بالاستثمار الفلاحي تماشيا مع صدور قوانين و مراسيم تنظيمية بداية بقانون 87-19المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم[3]،ما يسمى( بقانون انشاء المستثمرات الفلاحية الفردية و الجماعية )، هذا القانون منح حق الانتفاع الدائم للفلاح المستثمر لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، ورغم المشاكل الكبيرة التي مست القطاع الفلاحي إلا أنه أحرز جوانب إيجابية في تحقيق الاستغلال الأحسن للأراضي و التسيير المباشر للعمال من اجل خدمة الأرض و بالتالي توفير المنتوجات الفلاحية الاستهلاكية للمواطن آنذاك ومحاولة لإيجاد آليات

وضوابط من اجل تنظيم و تسيير الأملاك صدر قانون 90_30 المتضمن قانون الأملاك الوطنية المعدل و المتمم بالقانون 08_14 [4].

لتجديد السياسة العقارية في الدولة ووضع الإطار العام المرجعي لضبط الأملاك الوطنية العامة والخاصة، صدر قانون 90-25 المؤرخ في 18-11 -1990 المتضمن التوجيه العقاري[5]، الذي اعاد تصنيف الأملاك الخاصة للدولة وحدد كيفية استغلال الأراضي نظرا لعدم فعالية طريقة الاستغلال في المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية، والاعتماد الكلي على الدعم الفلاحي للدولة وقلة وسائل الإنتاج ونقص التكنولوجية الحديثة وانعدامها في بعض الأحيان، صدر قانون 08-16 المؤرخ في 2008/8/3 المتضمن التوجيه الفلاحي[6].

حدد القانون 08-16 قواعد المحافظة على الثروة الفلاحية وتثمينها وكرس من خلاله حق الامتياز كنمط وحيد لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة الذي أحال كيفية الاستغلال على قانون خاص رقم 10-03[7]المتعلق بكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 10-326.[8]

منح المشرع امكانية ابرام اتفاقية (عقد الشراكة) مع شخص طبيعي او شخص معنوي كمستثمر ضمن احكام المادة 21 من القانون 10-03 التي نصت:" **يمكن للمستثمرة الفلاحية ابرام عقد الشراكة تحت طائلة البطلان بموجب عقد رسمي مشهر مع اشخاص طبيعيين ذوي الجنسية الجزائري، أو معنويين خاضعين للقانون الخاص الجزائري ويكون جميع اصحاب الأسهم فيه من ذوي الجنسية الجزائري، ويتعين على الموثق المكلف بتحرير هذا العقد ان يبلغ الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بذلك، تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم** "

كما نصت المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 326/26 المؤرخ في 23-12-2010 " **يمكن المستثمر صاحب حق الامتياز ابرام كل اتفاق للشراكة طبقا لأحكام المادة 21 من القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15-08-2010**"

من خلال هذه النصوص يعتبر عقد الشراكة عقد رضائي من نوع خاص يبرم بين صاحب حق الامتياز والمستثمر الشريك سواء كان شخص طبيعي ومعنوي خاضع للقانون الجزائري، الذي يقدم وسائل الإنتاج والتكنولوجية الحديثة بينما يمكن أن يكتفي صاحب حق الامتياز بحصة عمل، ويلتزم الشركاء في عقد الشراكة بالمدة المتبقية من عقد الامتياز المقدر ب 40 سنة قابلة للتجديد، هذا وقد

صدر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 في المادة 62 حدد نسبة الشراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية.

إن تشجيع وترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر مرهون بتنفيذ البرنامج المتضمن انشاء وتوسيع المستثمرات الفلاحية وكذا تشجيع الفلاحين من خلال توفير اطارا قانونيا محفزا من شأنه بعث الثقة والأمان لدى المستثمرين، سيما في حالة تعرض المستثمرات الى اخطار وعوامل خارجة عن إرادتهم، لذلك تظهر اهمية التأمين الزراعي التي تعتمده الدول بجعل امكانية التعويض المالي قائم للتخفيف من حدة الخسائر التي تثقل كاهل الفلاحية والمستثمرين.

**3-1-1 الآليات المؤسساتية لتشجيع الاستثمار الفلاحي:**

إن انشاء هياكل ومؤسسات يعدمن المقومات الأساسية لتطوير مناخ الاستثمار والدفع بعجلة النمو الاقتصادي وقد اعتمدت الجزائر سياسة الدعم المالي للدولة و فتح أبواب الاستثمار وذلك من خلال الإعفاءات الضريبية و الجمركية سواء المحلية أو الأجنبية، وإنشاء هياكل تتكفل بهذه المسائل كإنشاء الدواوين الفلاحية المختلفة و الغرفة الوطنية الفلاحية ،و الجمعيات المهنية ( مجمعات مكلفة بإنتاج البذور و الشتلات و ترقية المنتوجات الوطنية التمور، الزيتون، الكروم ) و تأسيس الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، وصناديق الفلاحين لتامين الفلاحين وحماية المنتجين من الكوارث الطبيعية، كما تم إنشاء الوكالة العامة لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والمديريات الجهوية للمصالح الفلاحية وكذا وكالة ترقية ودعم الاستثمار التي استبدلت سنة2001 بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إضافة إلى ذلك في اطار تشجيع النشاط الفلاحي انتهجت السلطات العمومية سياسة منح القروض ( القرض الرفيق، قرض التحدي و القرض الإيجاري ) من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وقد عرف القرض الرفيق رواجا واقبالا واسعا لدى الفلاحين بسبب اسقاط شرط الملكية للأراضي الفلاحية، اذ بلغت قيمة القروض الممنوحة للفلاحين ( الرفيق ) بما يقارب الألف مليار سنتيم 1000 مليار وبلغ عدد ملفات المعالجة سبتمبر 2013 , 15300 [9] ، أن إقرار بنك الفلاحية و التنمية الريفية كآلية مهمة لضمان التمويل وشراء المحاصيل من الفلاحين ودفع مستحقاتهم في ظرف لا يتعدى 72 ساعة، بالإضافة إلى الاهتمام بشعبة الحبوب و تطويرها و كذا الحليب بوضع مخططات وطنية منها مشروع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 و مخطط الخماسي لسياسة التجديد الريفي 2010-2014.

**2-1 عوامل تطوير مناخ الاستثمار في الجزائر:**

أصبح الاستثمار آلية محركة لعجلة التنمية الاقتصادية في الدول بحيث اهتمت به كل دولة حسب إمكانياتها المادية والبشرية والطبيعية من أجل توفير مناخ الأعمال وجلب رؤوس الأموال على المستوى المحلي والمستوى الخارجي، ولعل الأمر يتطلب الى عوامل وأطر قانونية تتلاءم واحتياجات الدولة ورغبة المستثمرين ومجالاتهم، مما يجعل مناخ الاستثمار الفلاحي يشمل ويضم مجموعة من العوامل المتمثلة في: العوامل السياسية والأمنية (الفرع 1) والعوامل الاقتصادية (الفرع 2) والعوامل القانونية (الفرع 03).

**1-2-1 العوامل السياسية والأمنية:**

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني في البلد من العوامل المهمة والأساسية التي تساعد على خلق مناخ استثماري سواء كان محليا او خارجيا، كونه يتعلق بالثقة والائتمان، وبانعدام هذه العناصر ينخفض معدل الاستثمار بالدولة المستقبلة كما أن الاستقرار السياسي يوفر الطمأنينة والثقة في مؤسسات الدولة.

**2-2-1 العوامل الاقتصادية:**

تلعب العوامل الاقتصادية دورا هاما في تحفيز وجلب رجال الأعمال لغرض الاستثمار، وبالتالي خلق الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية حيث تعد العوامل الطبيعية البنية التحية لتوفير هذا المناخ وتزخر الجزائر بموقعها الاستراتيجي والجغرافي من خلال اطلالتها على البحر الأبيض المتوسط، كما تمتلك ثروات طبيعية متنوعة كالبترول والغاز ومواد المحروقات اذ تحتل المرتبة الخامسة عالميا في انتاج البترول.

-حجم السوق، اذ يرتبط هذا العنصر بالكثافة السكانية للبلد وللجزائر كثافة سكانية بلغت ب 43 مليون نسمة سنة 2019 ما يفتح افاق كبيرة للاستثمار والمنافسة.

-توفير الاتصالات السلكية واللاسلكية (خدمات الاتصال الأنترنت وغيرها) لها اهمية في المعاملات التجارية والاقتصادية، ما يسمى بالاقتصاد الإلكتروني كما يجب دعم الدولة لسياسة خفض بعض الرسوم الجمركية لتحفيز المستثمرين، والعمل على فتح المسالك والطرقات العابرة للدول المجاورة

لغرض التسويق والتبادل التجاري، وهو الأمر الذي اهتمت به الدولة مؤخرا بفتح معابر حدودية اتجاه دول افريقية.

**3-2-1 العوامل القانونية:**

إن الاهتمام بتوفير مناخ الاستثمارات يتطلب كذلك وضع منظومة قانونية واضحة وإطار تشريعي يضمن الحقوق والواجبات يعزز ممارسة الاستثمار وتنظيم الأعمال مما يساهم في تشجيع لجلب واستقطاب المستثمرين وقد كان صدور قانون 16_09 المتعلق بترقية الاستثمار المرجع العام لقواعد الاستثمار المحلي والأجنبي[10].

على غرار باقي الدول، حرص المشرع الجزائري الى جعل قواعد تستقطب المستثمرين من خلال منظومة قانونية تهدف الى توفير الحماية القانونية للمستثمرين وذلك بتكريس المبادئ التالية:

_**ضمان حماية الملكية**: مما لا شك فيه ان المستثمر المحلي او الأجنبي يستثمر امواله في البلد المستقبلة، وبالتالي يجلب معه ممتلكات او يتحصل عليها بالبلد الذي يستثمر فيه لذلك يخشى من انتزاعها منه لأي سبب كان.

لقد كرست الجزائر مبدأ حماية الملكية في قوانين ال إستثمار1963، 1966، 1988، وكذا القانون المدني الصادر بموجب الأمر رقم 75_ 58 المعدل والمتمم وكذا المادة 23 من الأمر رقم 16_09

_ **ضمان تحويل رؤوس الأموال** : من أهم الضمانات الممنوحة كذلك للمستثمر الأجنبي إعطاء حرية تحويل رؤوس الأموال لما لها اثر على الرأسمال و الفوائد و العائدات، و قد أكد المشرع على حرية تحويل رؤوس الأموال في القوانين المتعلقة بالاستثمار التي تمنح إمكانية تحويل رؤوس الأموال بواسطة العملة الصعبة يسعرها بنك الجزائر بصورة منتظمة ودورية و كرس قواعدها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17_101 في احكام المادة 16 منه لتحديد الأسقف الدنيا المنصوص عليها في المادة 25 من القانون رقم 16_09 من اجل الاستفادة من ضمان التحويل [11].

وضعت الحكومة بموجب قانون المالية لسنة 2021 تحفيزات جديدة من أجل تشجيع الاستثمار ورفع الصادرات خارج المحروقات بفتح إعفاءات ضريبية وجمركية على الاستثمارات المجسدة فعليا، وفي تصريح للوزير المالية السيد أيمن عبد الرحمن بالبرلمان إن الجزائر تسعى إلى إصدار قانون الاستثمار الجديد يهدف الى تحسين مناخ الأعمال وجلب المستثمرين الأجانب وتعزيز القطاع الفلاحي

خارج الطاقة وذلك من خلال اقتراح تحديد قواعد تنظم الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

-**تكريس مبدأ استقرار التشريع المعمول به**: ويقصد به التزام الدولة الموجود بها الاستثمارات ضمان استقرار التشريع الخاص بالاستثمار الذي تم دراسة وانجاز المشروع في اطاره، بعد ادخال تعديل وإلغاء القوانين المتعلقة بالاستثمارات، والهدف من ذلك هو تحقيق الديمومة التشريعية والتنظيمية واستقرارها[12]

وإن مخالفة ذلك قد تطرح نزاعات يؤول الاختصاص الفصل فيها الى المحكمة التحكيمية بناء على اتفاق مسبق للأطراف.

-**فرض مبدأ المعاملة المنصفة والعادلة**: ويقصد بهذا المبدأ عدم التمييز في المعاملة بين المستثمرين الوطنيين (المحلين) والأجانب من حيث الحقوق والامتيازات[13]

وقد كرس هذا المبدأ بنص المادة 43 من دستور 2016 التي تنص ((حرية الاستثمار والتجارة معترف بها، وتمارس في إطار القانون وتعمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال وتشجيع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية، تكفل الدولة ضبط السوق، ويحمي القانون حقق المستهلكين، يمنع القانون الاحتكار والمنافسة غير النزيهة)) المعدلة بموجب المادة 61 من التعديل الدستوري لسنة 2020 بنصها " إن حرية التجارة والاستثمار والمقاولة مضمونة وتمارس في إطار القانون "

-**حق اللجوء للتحكيم**: إلى جانب الضمانات السابق ذكرها، يتعين على الدولة تكريس حق التجاء المستثمر الأجنبي الى القضاء وتحقيق العدالة على غرار باقي الدول جسدت الجزائر هذا المبدأ بنص المادة 37-165 من التعديل الدستوري لسنة 2020، وكذا المادة 03 من قانون الإجراءات المدنية التي تنص ((يجوز لكل شخص يدعي حقا رفع دعوى أمام القضاء للحصول على ذلك الحق وحمايته، يستفيد الخصوم أثناء سير الخصومة من فرص متكافئة لعرض طلباتهم ووسائل دفاعهم))[14].

بالنسبة لحق اللجوء الى التحكيم التجاري الدولي فان هذا الإجراء اختياري لتسوية النزاعات، يتفق الأطراف على عرض المنازعات في حالة نشوبها وهو ما أقره المشرع الجزائري في قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 08-09، من المواد 1039 الى – 1061، وتم تكرسه في قانون الاستثمار كضمان

للمستثمر الأجنبي في حالة وجود اتفاقية بين الجزائر وبلد المستثمر أو تضمين الاتفاق المبرم بينهما حق اللجوء الى التحكيم كوسيلة ودية لفض النزاع.

## 2- واقع وآفاق الاستثمار الفلاحي في الجزائر:

نظرا للدور الهام الذي يلعبه القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية، عملت الدولة الجزائرية على مضاعفة جهودها لتوفير آليات وميكانيزمات ترفع بها قوة الإنتاج وتحسن وسائله، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والخفض من الواردات في مجال المنتوجات الفلاحية، بالنظر إلى الإمكانيات التي تملكها في المجال الفلاحي، غير أن عدم بلوغ هذه الأهداف يفيد بوجود واقع مخالف تماما وما يجعل الجزائر أمام تحديات لمواجهته هذا الواقع وتغييره من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة والمستدامة.

لذلك سنتناول واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر 1، وتحديات وأفاق الاستثمار الفلاحي في الجزائر 2

### 2-1 واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر:

سطرت الحكومات المتعاقبة في الجزائر مخططات تنموية شاملة على مستوى مناطق الهضاب و المناطق الصحراوية ورغم ذلك لايزال القطاع يعاني من مشاكل عدة حالت دون وصوله إلى التنمية الفعلية ،وأهمها سوء استغلال الطاقات الإنتاجية و غياب التأطير الفني لها و الإشراف و الإرشاد الذي يساعد على ضبط قواعد التسيير و التنظيم، سيما مع ظاهرة التقلبات المناخية التي جعلت أداء هذا القطاع ضعيفا وبالتالي بقاء التبعية للخارج أمر مفروض لا مفر منه ( استيراد المواد و المنتوجات الغذائية ) الأمر الذي يؤثر على العجز الدائم في الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية ككل بسبب عدم رفع قيمة الصادرات .

سنتطرق إلى أهم الصعوبات الإدارية والمالية التي تعرقل الاستثمار (الفرع 1)، الإشكالات القانونية لعملية الاستثمار (الفرع 2).

**1-1-2 الصعوبات الإدارية والمالية لعملية الاستثمار:**

من جهة أخرى بذلت الدولة مجهودا بوضع منظومة قانونية للاستثمار بصفة عامة والاستثمار الفلاحي بصفة خاصة، من أجل تحسين وتطوير بيئة الاستثمار والأعمال، لذلك يمكن تحديد أهم الصعوبات التي تعرقل عملية الاستثمار الفلاحي في الجزائر:

-البيروقراطية الإدارية في إجراءات الحصول على العقار الفلاحي وعدم التحكم في ذلك، بما فيها نقص التنسيق بين القطاعات ذات الصلة بالمشروع الاستثماري.

- ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي التي آثرت سلبيا على الاستثمار وعزوف المستثمرين عن الاستثمار في القطاع الزراعي عزوف معظم المستثمرين عن الدخول في استثمارات فلاحية أو زراعية بسبب مخاطر التقلبات المناخية وعدم إيجاد آليات مساعدة على ذلك، وبالتالي البحث عن قطاعات أخرى

(كالصناعة والخدمات) للاستثمار فيهم.

- مشكل البحث عن الأسواق الخارجية لغرض تسويق المنتوجات والعراقيل الجمركية والبنكية للصادرات في المواد الزراعية الأمر الذي جعل قيمة الصادرات ضئيلة جدا مقارنة بالقطاع الريفي (المحروقات)، إذ لم يتجاوز 3% من قيمة الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدم تفعيل هيكلة الصادرات الجزائرية وتنويعها.

-نقص استخدام التقنية الحديثة والتكنولوجيا في استغلال الموارد المائية لدرجة باتت تنذر بأخطار كبيرة على مستقبل الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

- ضعف مشاركة القطاع الخاص وبشكل فعال في التنمية الزراعية وعدم فعالية برامج التنمية في الريف وعدم التكامل بين الموارد البشرية والمالية والطبيعية ما جعل الفجوة واسعة في مجال الخدمات الزراعية لمساندة بشكل لا يمكن إقامة تنمية زراعية فعلية.

-ضعف ثقافة التأمين الزراعي لدى الفلاحين لمواجهة مخاطر التقلبات المناخية والحرائق وغيرها من الكوارث الطبيعية المحتملة.

-صعوبة الحصول على التمويل للمستثمر الفلاحي بسبب الإجراءات الإدارية المطولة والمرهقة.

- عدم وضع مخططات طويلة المدى بما فيها عملية الاستشراف والتخطيط باعتبار أن جل المخططات مبرمجة على المدى المتوسط والقصير

### 2-1-2 الإشكالات القانونية والتطبيقية لعملية الاستثمار الفلاحي

لقد ولد تطبيق المادة 21 من القانون 10-03 المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة تناقض بين النص والتطبيق، فيما يتعلق بعملية إشهار عقد الشراكة، التي أثارت إشكال كبير لدى الموثقين والهيئات الإدارية وكذا الهيئات القضائية بين حرفين النص بوجوب شهر عقد الشراكة وبين وجود تعليمة صادرة عن المدرسة العامة للأملاك الوطنية التي تحمل رقم 1044 المؤرخة في 25-1-2018 التي ترفض إشهار عقد الشراكة وتعتبره اتفاق ودي لا يؤدي إلى تغيير أو إنشاء حقوق عينية أو تبعية.

كما أن قانون 10-03 جعل مصير الشراكة مبهم ولا يحظى بأية ضمانات اتجاه الشريك المستثمر الأمر الذي انجرت عنه العديد من النزاعات أمام الهيئات القضائية من أجل طلب الفسخ أو التعويض عن المنشآت والاستثمارات المقامة.

- عدم استقرار في القوانين إثر تعاقب تعديلات عليها سواء بموجب قوانين المالية أو مراسيم أخرى ما يؤثر على عملية ضبط قواعد تطوير مناخ الاستثمار. وكذا عدم استقرار السياسة الحكومية في بعث التنمية الاقتصادية وتقرير المشاريع الاستثمارية.

## 2-2 آفاق وتحديات الاستثمار الفلاحي في الجزائر

سعت الدولة إلى وضع مخططات تنموية ريفية واعدة منذ سنوات الثمانينات إلى يومنا هذا، بالمقابل كان التفكير على ضرورة وضع قواعد وضوابط جديدة ضمن قانون الاستثمار الجديد، لذلك سنتطرق إلى لمضمون المخططات التنموية الريفية في (الفرع 1)، وإبراز أهم تحديات قانون الاستثمار الجديد في (الفرع 2).

### 2-2-1 المخططات التنموية والريفية في القطاع الفلاحي

عكفت الدولة على خلق آفاق واعدة، تجسدت في تطبيق سياسة التجديد الريفي لغرض ترقية التنمية الاقتصادية للبلاد، ضمن الاستراتيجية التشاركية تتكفل بالعالم الريفي

تبنت الجزائر سياسة التجديد الريفي منذ عام 2008، بحيث ساهمت في فتح آفاق جديدة في عالة الريف في إطار مواكبة العولمة وذلك عن طريق تثمين الأمثل للموارد المحلية ودعم شروط المنافسة والترغيب في المناطق الريفية، إذ تعتمد سياسة التجديد الزراعي والريفي على قانون الزراعة التوجيهي الذي يهدف الى تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلد وتحقيق التنمية المستدامة.

يقوم أساس هذه السياسة على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي، كما تستند على تحرير المبادرات والطاقات، وكذا عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني. تتجسد هذه السياسة في 4 أربعة مواضيع:

- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف (الكهرباء والماء وغيرها...)
- تنويع النشاطات في الوسط الريفي والقرى والمداشر لتحسين المداخيل.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية.
- حماية التراث الريفي المادي وغير المادي وتثمينه [15]

ومن أبرز التحديات التي تواجه سياسة الدولة في المجال الفلاحي:

- مواصلة دعم الدولة لكافة الفلاحين والمستثمرين بحيث خصص لها 1000 مليار دج على امتداد خمس سنوات (2009_2014) مع اعفاء 40 مليار من ديون الفلاحين والمربين خلال سنة 2009.

-اتخاذ برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني PPDRI- PRCHAT – (المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة) وقد سجل الإصلاح الزراعي خلال مدة 10 سنوات تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح الصلب والشعير ومخزون يكفي لضمان 6 أشهر موجهة للسوق المحلية.

-إبرام عقود النجاعة لتجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي لبلوغ متوسط النمو السنوي قدره 8 %بعدما كان حوالي 6 %.

في السنوات الأخيرة اتخذت الحكومة قرارات هامة لأجل تشجيع الاستثمار الفلاحي ومن أهمها:

- تشجيع الاستثمار في مناطق الجنوب (ألية الاستصلاح) والهضاب العليا، بمنح عقود الامتياز للشباب المتخصص في المجال الزراعي ومرافقتهم، من خلال اصدار التعليمات الوزارية المشتركة رقم

162 المؤرخ في 13-2-2013المتضمنة إعادة تفعيل الجهاز المتعلق بالعقار الفلاحي في الولايات الصحراوية، ورقم 196 المؤرخ في 14-3-2013 المتضمنة تخفيف إجراءات الوصول الى العقار الفلاحي، وإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية المواشي، مناصب عمل مستدامة في ولايات الجنوب.

وفي هذا الصدد صدر مؤخرا المرسوم رقم 21-432 يحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة للاستصلاح في إطار الامتياز[16]، الذي ألغى المرسوم رقم 97-483 المؤرخ في 15-12-1997

-تسوية وضعية الفلاحية الذين كانوا يستغلون أراضي فلاحية بدون الحصول على سندات وعقود الامتياز للاستفادة من جملة من الامتيازات في التمويل والدعم المالي والتأمين.

-انشاء للجنة لاسترجاع الأراضي غير المستغلة، بحيث تم استرجاع بداية سنة 2022 حوالي 750 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية وإعادة توزيعها على مستفيدين آخرين [17]والتنازل عن الأراضي بمساحات بين 10 و20 هكتار.

- استحداث قرض بدون فوائد (الرفيق) لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربيين الحيوانات التي تم انشاؤها بموجب المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23-2-2011.

**2-2-2 تحديات قانون الاستثمار الجديد:**

اقترحت الحكومة في ظل قانون الاستثمار الجديد إنشاء عدة قواعد منها لجنة خاصة من أجل دراسة الاستثمار في خلال 30 يوما ووضع عدة تدابير جديدة لتسهيل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بما فيها انشاء شباك وحيد للاستثمارات الكبرى والأجنبية من اجل التكفل سريعا وبطريقة فعالة، تسقيف العمالة الأجنبية ب 10 %، العمل على استقرار المنظمة القانونية للاستثمار تقدر ب 10 سنوات على الأقل من اجل خلق مناخ اعمال محفز وملائم للاستثمار في بيئة تسودها الثقة.

-إدراج آليات جديدة لمنح العقار للمستثمرين الحقيقين أصحاب المشاريع الخلاقة للثروة ومناصب الشغل وكذا تخفيض فاتورة استيراد معدات الإنتاج تعزيز دور القطاع البنكي واصلاحه لتسهيل المعاملات البنكية التي تسمح للمستثمرين توفير الوقت والجهد[18].

-وضع برامج تستهدف حفر الآبار وانجاز محطات تحلية مياه البحر وكذا محطات معالجة المساه المستعملة لتغطية الساحل.

من جهة أخرى أصدر مجلس الوزراء برئاسة السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون شهر فيفري 2022 عدة قرارات من اهمها تدعيم شعب الحليب واللحوم الحمراء، وفي شهر مارس 2022 أصدر مجلس الوزراء لقرارات دعا فيه السيد رئيس الجمهورية إلى مواصلة منع استيراد اللحوم المجمدة منعا باتا وتشجيع استهلاك اللحوم المنتجة محليا، وكذا تشجيع الفلاحين المونين للمخزون الاستراتيجي للدولة من القمح الصلب واللين والحبوب الجافة بتحفيزات متنوعة منها الدعم بالقروض والأسمدة ومزايا أخرى.

تبدو هذه القرارات منسجمة مع التوجه العام للحكومة بتقليص فاتورة الاستيراد إلى حدها الأدنى ومنع أي استيراد للمنتوجات المصنعة محليا، وهي قرارات مكنت من ضبط فاتورة الاستيراد في حدود 30 مليار دولار خلال السنتين الماضيتين الأمر الذي ساعد في اعادة التوازن للميزان التجاري[19].

**الخاتمة:**

اهتمت الجزائر بالاستثمار في القطاع الفلاحي ،باعتباره ثروة هامة يعول عليها خارج المحروقات، وقد بذلت الجزائر مجهودات كبيرة منذ العشريتين، غير أنها لم تصل الى الأهداف المرجوة في تحقيق الاكتفاء الذاتي بصورة مستقرة و مضبوطة ،خاصة مع ضعف حجم الاستثمارات الفلاحية و الزراعية على المستوى المحلي و الأجنبي و هذا راجع الى مناخ الاستثمار الذي لم يعرف ملائمة و لا استقرار بسبب المشاكل الإدارية و المالية و البنكية التي لاتزال محل دراسة من حين الى آخر رغم أن الجزائر تمتلك مقومات كبيرة ومتنوعة تسمح لها بإيجاد هذا المناخ وتكون من الدول الرائدة في توفير المنتوجات الفلاحية والزراعية، ولعل قانون الاستثمار الجديد سياتي بقواعد تساهم الى حد كبير في تغيير وضعية الاستثمار في الجزائر وجعله أكثر ملائمة وأكثر فعالية .

من خلال النتائج المتوصل إليها بعد دراسة هذا الموضوع، نخلص إلى المقترحات التالية:

-العمل على تعديل المادة 21 من قانون 10-03 بإصدار مراسيم تنظيمية وتنفيذية تبين كيفية تطبيق المادة سيما في بعض المشاكل التطبيقية كمسألة عدم الشهر، وتوزيع الحصص والأسهم وكذا تحديد مصير الشراكة في حالة وجود عوائق وموانع تحول دون الاستمرار في عقد الشراكة ذلك لضمان أكثر لحقوق المستثمرين وتحفيزهم.

- مواصلة دعم الدولة للقطاع الفلاحي والمستثمرين وتسهيل الإجراءات الإدارية والبنكية وعصرنة القطاع لضمان حسن سير المشاريع والجدية في تنفيذها.

-تشجيع اليد العاملة في القطاع الفلاحي باقتراح امتيازات محفزة، سيما المادية للشباب لغرض استقطابها ووضع ميكانيزمات (للجان محلية وللجنة وطنية) تهتم بمراقبة ومتابعة المشاريع الاستثمارية وتقييمها.

-وضع مخططات جديدة فيما يخص الثروة المائية لتفادي تقلبات المناخية وتكثيف بناء السدود والآبار وغيرها لتدعيم مقومات الاستثمار الفلاحي.

[1]-خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة المخطط الوطني للفلاحة 2000-2007، مذكرة ماجيستر قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2010-2011، ص 15.

[2]-بولحبال نادية، أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 29.

[3]-قانون رقم 87-19 المؤرخ في 8-12-1987 المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، الجريدة الرسمية، عدد 50 لسنة 1987

[4]-قانون رقم 90-30 المؤرخ في 01-12-1990 المتضمن الأملاك الوطنية معدل بقانون 08-14، الجريدة الرسمية، عدد 40، سنة 2008.

[5]-قانون 90-25 المؤرخ في 18-11-1990 المتضمن التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية، عدد 49.لسنة1990معدل بالأمر 95-26ج رسمية عدد 55 لسنة 1995.

[6]-قانون رقم 08-16 المؤرخ في 3-8-2008 المتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، عدد 46 لسنة 2008.

[7] -القانون 10-03 المتعلق بكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة ج ر عدد 46 لسنة 2010.

[8]-المرسوم رقم 10-326 المؤرخ في 2010/12/23 المحدد لكيفية تطبيق حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة ج ر عدد 79، الصادرة في 2010/12/29

[9] - وكالة الأنباء الجزائرية الصادرة في 2013/12/26 www.djazairia.com

[10]-القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03-08-2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 46، الصادرة في 30-08-2016، الجريدة الرسمية العدد.46

[11]-المرسوم التنفيذي رقم 7-101، المؤرخ في 05-03-2017، المحدد القوائم السلبية والمزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف الأنواع والاستثمارات.

[12]- يوسفي محمد، مضمون وأهداف الأحكام الجديدة في المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات، إدارة المركز الوطني للوثائق، لسنة 1999.

[13]-عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في ضوء سياسة الانتفاخ الاقتصادي في الجزائر، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، عدد 1 جانفي 2006، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 17.

[14]-القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25-02-2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية، عدد 21، لسنة 2008.

[15]-كلمة الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، " أداة بيداغوجية PPDRI " المشروع الجواري للتنمية الريفية المتكاملة، ديسمبر 2007.

[16] - المرسوم التنفيذي رقم 21-432 مؤرخ في 4-11-2021، يحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة للاستصلاح في إطار الامتياز، ج ر عدد 85، الصادرة 7-11-2021

[17]- تصريح وزير الفلاحة والتنمية الريفية، عبد الحفيظ هني، وكالة الأبناء الجزائرية، بتاريخ 17-2-2022، سا 15.04

[18]-تصريح المفتش العام بوزارة الموارد المائية، عمر بوقرة،https:// elmaghrebwast.dz

[19]https://www.alquds.co.uk، مارس 2022.

## ثانيا/قائمة المراجع:

### ➢ الكتب:

[1]يوسفي محمد، سنة1999، مضمون وأهداف الأحكام الجديدة في المرسوم التشريعي رقم 93_12 المتعلق بترقية الاستثمارات، ادارة المركز الوطني للوثائق الجزائر.

### ➢ الرسائل الجامعية:

[1]بولحبال نادية،2000، اشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر.

[2]عياش خديجة، 2011، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للفلاحة 2000 – 2007 مذكرة – ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر.

[3]عزاوي أعمر،2005، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر

[4] غردي محمد،2012، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر.

### ➢ المقالات في المجلات

[1] عيبوط محند وعلي، جانفي 2006، الاستثمارات الأجنبية في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، المجلة التقنية للقانون والعلوم السياسية عدد 1 كلية الحقوق جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

➢ **المداخلات في الملتقيات**

[1]بوعريوة ربيع، يومي 24-25 ماي 2017،" اهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية افي الجزائر، ملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر المتوسط.